

تحليل العوامل المحددة للإنفاق الرأسمالي في العراق: دراسة تطبيقية للعلاقة بين الإيرادات النفطية والعجز المالي والناتج المحلي الإجمالي (2004-2022)

An accounting analysis of the determinants of capital expenditure in Iraq: An empirical study of the relationship between oil revenues, fiscal deficit, and GDP (2004-2022)

(2) م.م محمد ديوان شنيور الجابري
Mohammed diwan shniwer
Mohammed.diwan@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة
University of Kerbala – College of
Administration and Economic-Department

(1) م.م سمية عبد الاله رشيد
Sumayah Abdulelah Rasheed
sumayah.abdulelah@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة
University of Kerbala – College of
Administration and Economic-Department

(3) م.م شهد عودة عبد العباس
Shahad oudah Abdulabbas
Shahad.o@uokerbala.edu.iq
جامعة كربلاء-كلية الإدارة والاقتصاد – قسم المحاسبة
University of Kerbala – College of
Administration and Economic-Department

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل بعض العوامل المحاسبية المحددة للإنفاق الرأسمالي في العراق خلال الفترة (2004-2022)، عن طريق اختبار العلاقة التطبيقية بين الإنفاق الرأسمالي وكل من الإيرادات النفطية، والعجز المالي، والناتج المحلي الإجمالي. اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية أصلية مستخرجة من مصادر حكومية رسمية، شملت وزارة المالية، ووزارة التخطيط، والبنك المركزي العراقي، وتمت معالجتها وتحويلها إلى جداول قابلة للتحليل الكمي. ولتحقيق أهداف البحث، تم استخدام نماذج انحدار متعددة (Multiple Regression Models) وتحليل المرونة السنوية لتقدير أثر المتغيرات المستقلة على الإنفاق الرأسمالي، مع اختبار معنوية العلاقات واتجاهاتها. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وإيجابية بين الإنفاق الرأسمالي والإيرادات النفطية، مما يعكس الطبيعة الريعية للإنفاق العام في العراق، ويؤكد اعتماد الدولة شبه الكامل على القطاع النفطي كمصدر رئيس للتمويل. كما كشفت النتائج عن التأثير السلبي للعجز المالي للموازنة على الإنفاق الرأسمالي بينما بينت الدراسة وجود تأثير طفيف للناتج المحلي الإجمالي على زيادة الإنفاق الرأسمالي، مما يشير إلى ضعف دور القطاعات غير النفطية في دعم الإنفاق العام. وتوصي الدراسة بضرورة تبني سياسات مالية تهدف إلى تنويع مصادر الإيرادات العامة، عن طريق تفعيل دور القطاعات الإنتاجية غير النفطية، كالزراعة، والصناعة التحويلية، والسياحة، والتجارة، بما يساهم في تقليل التبعية للنفط، وتحقيق استقرار واستدامة في الإنفاق الرأسمالي، وتعزيز كفاءته في دعم التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الرأسمالي، الإيرادات النفطية، العجز في الموازنة العامة، الناتج المحلي الإجمالي

ABSTRACT

This study aims to analyze some of the accounting factors that determine capital expenditure in Iraq during the period 2004–2022 by examining the applied relationship between capital expenditure and oil revenues, the fiscal deficit, and GDP. The study relied on original annual data extracted from official government sources, including the Ministry of Finance, the Ministry of Planning, and the Central Bank of Iraq, which were processed and converted into tables suitable for quantitative analysis. To achieve the research objectives, multiple regression models and annual elasticity analysis were used to estimate the impact of independent variables on capital expenditure, while also testing the significance and direction of the relationships. The results showed a strong and positive correlation between capital expenditure and oil revenues, reflecting the rentier nature of public spending in Iraq and confirming the state's near-total dependence on the oil sector as a primary

source of funding. The findings also revealed the negative impact of the budget deficit on capital spending, while the study showed a slight effect of GDP growth on increasing capital expenditure, indicating the weak role of non-oil sectors in supporting public spending. The study recommends adopting fiscal policies aimed at diversifying public revenue sources by activating the role of non-oil productive sectors, such as agriculture, manufacturing, tourism, and trade. This would contribute to reducing dependence on oil, achieving stability and sustainability in capital spending, and enhancing its efficiency in supporting economic development.

Keywords: capital expenditure, oil revenues, general budget deficit, gross domestic product

1. المقدمة Introduction

إن الإنفاق الرأسمالي يُعد واحداً من الركائز الجوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لما له من دور بارز ومباشر في تمويل المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية، فضلاً عن تعزيز النمو الاستراتيجي. وتزداد أهمية هذا النوع من الإنفاق خاصة في الدول الريعية، التي تعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للتمويل العام، الأمر الذي يجعل الإنفاق الرأسمالي عرضة للتذبذب تبعاً لتقلبات السوق النفطية.

وفي السياق العراقي، تنسم المالية العامة بحيز عالٍ من الهشاشة والتقلب، وذلك للاعتماد شبه الكامل على صادرات النفط الخام، وكذلك غياب التنوع في مصادر الإيرادات. وبطبيعة الحال أدى هذا النمط الريعي إلى بروز علاقة غير مستقرة بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام، لا سيما "الإنفاق الرأسمالي"، الذي من المفترض أن يكون الأداة الرئيسة لتحفيز النمو الاقتصادي وتخفيض حجم الفجوات التنموية.

كما ويُعد العجز المالي في الموازنة العامة واحداً من العوامل الضاغطة على قدرة الدولة لتمويل الإنفاق الرأسمالي، إذ يتأثر هذا العجز بمستوى الإيرادات النفطية من جهة، وبحجم الإنفاق الجاري من جهة أخرى، الأمر الذي يخلق تحديات هيكلية في إدارة الموارد المالية وتحديد أولويات الإنفاق.

ومن جهة أخرى، من المفترض أن يصور الناتج المحلي الإجمالي مستوى النشاط الاقتصادي العام، ويسهم في العمل على توجيه السياسات المالية، إلا أن الواقع العراقي الحالي يبين ضعفاً واضحاً في التنسيق بين الأداء الاقتصادي الكلي والقرارات المالية، مما يستدعي تحليلاً دقيقاً لطبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقديم تحليل محاسبي تطبيقي للعوامل التي تحدد الإنفاق الرأسمالي في العراق، عن طريق دراسة العلاقة بين الإيرادات النفطية، والعجز المالي، والناتج المحلي الإجمالي، باعتماد بيانات أصلية للفترة (2004-2022). ويعتمد البحث على المنهج القياسي لبيان أثر هذه المتغيرات على الإنفاق الرأسمالي، واختبار دلالة العلاقة إحصائياً واقتصادياً، وبما يسهم في فهم ديناميكيات السياسة المالية في العراق، ويُقدم أساساً علمياً لصياغة مجموعة من التوصيات العملية القابلة للتطبيق.

2. منهجية البحث Research Methodology

2.1 مشكلة البحث Research Problem

تتجلى مشكلة البحث في عدم وجود تحليل محاسبي منهجي للعوامل المحددة للإنفاق الرأسمالي في العراق، بالرغم من أهمية هذا الإنفاق في دعم البنية التحتية والنمو الاقتصادي. فضلاً عن أن الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية يخلق هشاشة مالية تؤثر سلباً على قدرة الدولة في التخطيط الرأسمالي الاستراتيجي. وتُظهر البيانات التاريخية تغيرات حادة في الإنفاق الرأسمالي، لا تتوافق دائماً والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، مما يثير تساؤلات حول كفاءة التخصيصات المالية. كما وأن العجز المالي المزمن قد يحد من امكانية الدولة في تنفيذ مشاريع رأسمالية استراتيجية، الأمر الذي يؤثر على الاستدامة المالية، وتأسيساً على ما سبق يمكن صياغة سؤال البحث بالاتي: "ما مستوى تأثير الإيرادات النفطية والعجز المالي والناتج المحلي الإجمالي على حجم الإنفاق الرأسمالي في العراق للفترة (2004-2022)؟ وهل يمكن بناء نموذج محاسبي يفسر هذه العلاقة بدقة.

2.2 أهداف البحث Research Objectives

تهدف الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف منها:

1. تفسير العلاقة الكمية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الرأسمالي في العراق.

2. بيان أثر العجز المالي على حجم الإنفاق الرأسمالي.

3. قياس اثر الناتج المحلي الإجمالي بعده عامل محدد للإنفاق الرأسمالي.
4. تقديم نموذج محاسبي تطبيقي لتحليل سلوك الإنفاق الرأسمالي في ظل تقلبات الإيرادات النفطية.
5. تقديم الدعم لصناع القرار عن طريق توفير مؤشرات كمية تساعد في تقييم كفاءة الإنفاق الرأسمالي وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية.
6. بيان مدى استجابة الإنفاق الرأسمالي للتغيرات السنوية الحاصلة في الإيرادات النفطية والعجز المالي والناتج المحلي الإجمالي، بالاعتماد على تحليل المرونة والانحدار.

2.3 فرضيات البحث Research Hypotheses

استناداً الى مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضيات الاتية:

1. هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الرأسمالي في العراق.
2. يؤثر العجز المالي بشكل سلبي على حجم الإنفاق الرأسمالي.
3. يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بشكل ايجابي بالإنفاق الرأسمالي، لكن بدرجة أقل من تأثير الإيرادات النفطية.
4. بالإمكان بناء نموذج انحدار متعدد المتغيرات يبين سلوك الإنفاق الرأسمالي بدقة مقبولة.

2.4 أهمية البحث Research Significance

تتمثل أهمية البحث بالاتي:

- يوفر إطاراً محاسبياً تطبيقياً لفهم الية الإنفاق الرأسمالي في دولة ريعية.
- يستند على بيانات أصلية موثقة من مصادر حكومية، الامر الذي يعزز مصداقية النتائج.
- يفسح المجال لمقارنات إقليمية بين العراق ودول الجوار في مجال الإنفاق العام.
- يقدم قاعدة بيانات منظمة يمكن اعتمادها في دراسات مقارنة إقليمية أو زمنية مستقبلية.
- يفتح المجال أمام الباحثين من أجل تطوير نماذج أكثر تعقيداً تشمل متغيرات إضافية كالدين العام أو الإنفاق الجاري.

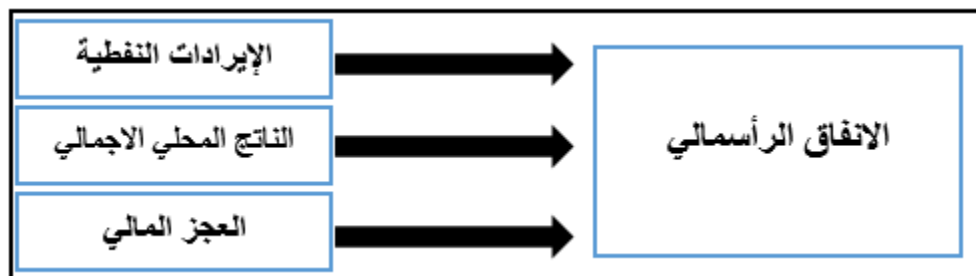
2.5 حدود البحث Research Limitations

تتمثل حدود البحث بالاتي:

- الحدود الزمانية: يغطي البحث الفترة من 2004 إلى 2022.
- الحدود المكانية: يقتصر التحليل في الدراسة الحالية على الاقتصاد العراقي.
- الحدود الموضوعية: يركز البحث الحالي على الإنفاق الرأسمالي فقط، دون التطرق للإنفاق الجاري أو الدين العام.
- الحدود المنهجية: في الجانب العملي يعتمد البحث على تحليل انحدار متعدد وتحليل مرونة سنوية بالاعتماد على بيانات مالية أصلية.

2.6 النموذج المفاهيمي للبحث The conceptual model for research

يمكن صياغة النموذج المفاهيمي للبحث بالشكل (1) ادناه



المصدر: من اعداد الباحثين

الشكل (1) النموذج المفاهيمي للبحث

3. الجانب النظري للبحث Theoretical framing

3.1 الانفاق الرأسمالي

3.1.1 مفهوم وتعريف الانفاق الرأسمالي Capital Expenditure - CapEx

الإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditure - CapEx) يعد واحد من المفاهيم الأساسية في المحاسبة القومية والتحليل المالي، ويرمز إلى النفقات التي تكون مخصصة لاقتناء أو تحسين الأصول الثابتة طويلة الأجل، كالمباني، والمعدات الكبيرة، والتكنولوجيا، والبنى التحتية، وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية في المستقبل. ويسجل هذا النوع من الإنفاق في الميزانية العمومية ويكون موزع على عدة سنوات بواسطة آلية الاستهلاك، الامر الذي يعكس طبيعته الاستثمارية طويلة الأجل (Sonika & Kaur, 2023, 80) وتعتمد أدوات تحليلية متقدمة كصافي القيمة الحالية (NPV) ومعدل العائد الداخلي (IRR) لتقييم جدوى وفائدة الإنفاق الرأسمالي، الامر الذي يساهم في اتخاذ قرارات رشيدة بشأن تخصيص الموارد. وفي السياق المؤسسي، يُعتبر الإنفاق الرأسمالي دليلاً على توجهات النمو والتوسع الاستراتيجي، إذ يُستعمل لتقييم امكانية المؤسسة على تعزيز بنيتها التحتية ورفع مستوى كفاءتها التشغيلية. وقد أشارت الأدبيات الى أن الإنفاق الرأسمالي يرتبط إيجاباً بتوقعات نمو الدخل، بينما يتأثر سلباً بتقلباته، الامر الذي يعكس حساسية القرار الاستثماري للظروف الاقتصادية (Ambrose & Steiner, 2022, 364). كما يتبين أن الإنفاق الرأسمالي يساهم في رفع قيمة الأصول في السوق العقاري، ويخفض من احتمالية بيعها لاحقاً، مما يوضح دوره في استراتيجية "القيمة المضافة" لدى المستثمرين. أما فيما يخص السياق الحكومي، فإن الإنفاق الرأسمالي يُوجه لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كبناء المدارس والمستشفيات والطرق وغيرها من البنى التحتية، ويُعتبر أداة فعالة لتحفيز النمو المحلي وتحسين مؤشرات الرفاهية العامة. وتبين مراجعات منهجية حديثة إلى أن الإنفاق الرأسمالي لا يُعالج غالباً كموضوع مستقل في الدراسات الكلية، رغم أهميته في صياغة السياسات المالية الفعالة (Sonika & Kaur, 2023, p.81).

وقد تم تعريف الإنفاق الرأسمالي (Capital Expenditure - CapEx) بعدة تعاريف منها بأنه النفقات التي تُخصص لاقتناء أو تحسين الأصول الثابتة الاستراتيجية، بغية تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية تتعدى السنة المالية الواحدة. وقد عده بعض الباحثين أداةً للتخطيط المالي تُستعمل لتقييم المشاريع الاستثمارية التي تُساهم في رفع مستوى الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، سواء عن طريق بناء منشآت جديدة أو تحديث المعدات القائمة (Sonika & Kaur, 2023: 80) أما في السياق الحكومي، فقد عُرِف على أنه أداة مالية تُستعمل لتعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي عن طريق الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة، على شرط أن تكون مصحوبة بجهود ضريبية متوازنة (Chakraborty, 2025: 12). كما يُستعمل الإنفاق الرأسمالي كمكون أساسي في نماذج التقييم المالي المختلفة، لتحديد صافي القيمة الحالية ومعدل العائد الداخلي، ويُعتبر مؤشراً على التوسع الاستراتيجي للمؤسسة (Sonika & Kaur, 2023: 81)، وفي السياق الكلي، يساهم الإنفاق الرأسمالي الحكومي في النمو الاقتصادي، لكنه يتأثر بشكل سلبي بالضغوط الضريبية المحلية، مما يستدعي تحليله ضمن نماذج ديناميكية GMM (Nazamuddin, 2025: 7).

3.1.2 أهمية الانفاق الرأسمالي

يُعتبر الإنفاق الرأسمالي واحد أهم أدوات السياسة المالية لدعم النمو الاقتصادي الاستراتيجي، إذ يساهم في رفع مستوى البنية التحتية، وكذلك زيادة الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار الخاص. وقد اشارت النماذج القياسية الى أن الإنفاق الرأسمالي الخاص بمشاريع التنمية الاقتصادية يحقق أثراً إيجابياً وبشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي، سواء كان ذلك في الأجل القصير أو الطويل، بالخصوص عندما يُوجه نحو القطاعات الإنتاجية (Mekonnen, 2024: 86) كما أن التأثير المضاعف لهذا النوع من الإنفاق يمتد ليشمل رفع مستوى مؤشرات التنمية البشرية، كالتعليم والصحة، الامر الذي يُعزز من جودة رأس المال البشري فضلاً عن اسهامه في رفع كفاءة سوق العمل (Onoghwere & Olele, 2024: 48). وتبين الأدبيات الحديثة أن الإنفاق الرأسمالي الذي يركز على قطاع التعليم يُفضي إلى تحسين النتائج التعليمية، بالخصوص في المناطق ذات الأداء المنخفض، إذ يساهم في تقليص الفجوات التعليمية وتعزيز العدالة الاجتماعية (Lima et al., 2024: 5) وفي قطاع الصحة، فإن رفع مستوى الإنفاق الرأسمالي يساهم في تحسين جودة الخدمات الصحية، وتخفيض معدلات الوفيات، وزيادة مستوى الإنتاجية العامة للسكان، وهو ما يُنعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي (Onoghwere & Olele, 2024: 50) وعليه، فإن السياسات المالية الموجهة نحو الإنفاق الرأسمالي تُعد أكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالمقارنة مع الإنفاق الجاري الذي يقتصر على تغطية النفقات التشغيلية قصيرة الأجل فقط.

وقد أشار (Waweru, 2021: 29-36) الى ان أهمية الانفاق الرأسمالي تتجلى بالاتي:

1. تنشيط النمو الاقتصادي: الإنفاق الرأسمالي في القطاع الحكومي يساهم على نحو مباشر في رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تمويل مشاريع البنية التحتية والإنتاجية.
2. تدعيم الإنتاجية الوطنية: إن الاستثمار في البنى التحتية كالطرق، والطاقة، والتعليم يُحسن من كفاءة الاقتصاد ويخفض من تكاليف التشغيل على المدى الطويل.

3. توفير فرص عمل: ان المشاريع الرأسمالية تخلق وظائف جديدة، وبالأخص في القطاعات الإنشائية والخدمية، مما يُخفض من معدلات البطالة.
4. تشجيع الاستثمارات الخاصة: ان تحسين البنى التحتية يجذب القطاع الخاص للاستثمار، الامر الذي يُعزز من النشاط الاقتصادي العام.
5. تخفيض الاعتماد على النفقات الجارية: ان توجيه الموارد نحو الإنفاق الرأسمالي يُخفض من الهدر المالي المرتبط بالنفقات التشغيلية قصيرة الأجل.
6. خلق تنمية متوازنة: ان الإنفاق الرأسمالي يُسهم في تقليص الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية عن طريق مشاريع الطرق والطاقة والتعليم.

3.1.3 الإنفاق الرأسمالي: أداة استراتيجية للتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة المالية

يُعد الإنفاق الرأسمالي أكثر من كونه مجرد بند مالي في الموازنة العامة، إنه افصح عن رؤية الدولة لمستقبلها بكافة ابعاده الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ففي الاقتصادات النامية، يعد هذا النوع من الإنفاق الركن الأساس في بناء البنية التحتية، وتشجيع النمو، وتقليص الفجوات التنموية بين المناطق المختلفة. وقد أشارت الأدبيات الى أن الإنفاق الرأسمالي يُعتمد كأداة استراتيجية لتخصيص الموارد على المشاريع ذات الأثر طويل الأجل، كبناء المدارس والمستشفيات والطرق وغيرها، الامر الذي يُسهم في رفع مستوى جودة الحياة وتعزيز العدالة الاقتصادية (Sonika & Kaur, 2023: 80) ومن الملاحظ ان القرارات المتعلقة بالإنفاق الرأسمالي لا تُعتمد بمعزل عن السياق الكلي، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتقلبات الإيرادات العامة، بالخصوص في الدول الريفية، الامر الذي يجعلها أكثر عرضة للتأثر بأسعار المنتجات الأساسية كالنفط. وتظهر الدراسات أن الإنفاق الرأسمالي يُعتبر مؤشراً على مستوى قدرة الدولة في التخطيط متوسط وطويل الأجل، وهو ما يعطي تميزاً للسياسات المالية الرشيدة عن تلك السياسات التي تركز على الإنفاق الجاري قصير الأجل (Stamalevi, 2023: 12). ومن هنا يمكن القول إن فهم طبيعة هذا الإنفاق، وآليات القرار المتعلقة به، يُعتبر مدخلاً ضرورياً لبيان مدى كفاءة المالية العامة، وتقييم تأثيرها على النمو والاستقرار الاقتصادي.

3.1.4 الإنفاق الرأسمالي في الاقتصادات الريفية والتحديات الهيكلية التي تواجهها: حالة العراق

يتعرض الإنفاق الرأسمالي في العراق الى جملة من التحديات الهيكلية التي تقلص من فعاليته وكفاءته في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وتتبع هذه التحديات بشكل اساسي من الطبيعة الريفية للاقتصاد المعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، والتي تتصف بالتقلب وعدم الاستقرار، الامر الذي يعكس مباشرة على امكانية الحكومة في التخطيط المالي متوسط وطويل الأجل (Elgazzar et al., 2020: 14)، ففي ظل عدم وجود قاعدة إنتاجية متنوعة، يصبح الإنفاق الرأسمالي اسيراً لتقلبات أسعار النفط، الامر الذي يؤدي الى تعطيل المشاريع الاستثمارية أو تأجيلها عند انخفاض الإيرادات. فضلاً عن ذلك، ان العراق يُعاني من عجز في البنية المؤسسية للتخطيط المالي، إذ تفتقر الموازنات العامة الى أدوات فعّالة للبرمجة متعددة السنوات، الامر الذي يُضعف من امكانية الجهات الحكومية على تنفيذ المشاريع الرأسمالية ذات الأثر التنموي الواضح (World Bank, 2022: 33)، بالإضافة الى ذلك فإن غياب أو ضعف التنسيق بين الوزارات والجهات المنفذة يؤدي بالنتيجة الى تكرار المشاريع أو تضاربها، ويُسهم بشكل تلقائي في هدر الموارد العامة، ومن جانب آخر، تُعتبر محدودية الامكانيات التنفيذية والإدارية واحدة من التحديات الجوهرية، حيث تُشير تقارير الرقابة المالية الى أن نسبة مرتفعة من المشاريع الرأسمالية تبقى متعثرة أو غير مكتملة وذلك لضعف المتابعة، فضلاً عن نقص الكفاءات الفنية، وعدم وجود نظم فعّالة لتقييم الأداء (IMF, 2021: 45)، كما وأن البيئة السياسية المتسمة بعدم الاستقرار، وكذلك تعدد مراكز القرار، يُسهمان بشكل واضح في إعادة توجيه الإنفاق الرأسمالي بالاعتماد على اولويات سياسية ظرفية، وليس وفقاً لخطط تنموية مدروسة ومعدة مسبقاً. وتأسيساً على ما سبق، فإن معالجة هذه الظروف والتحديات تستلزم إصلاحات مؤسسية عميقة ومتعددة، تتضمن تعزيز استقلالية التخطيط المالي، وكذلك تطوير نظم الرقابة والتقييم، بالإضافة الى تبني إطار موازنة متوسط الأجل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأهداف التنمية الوطنية، بالشكل الذي يضمن توجيه الإنفاق الرأسمالي الى المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة، كما وتُعد جودة الإنفاق الرأسمالي من المحددات الأساسية لكفاءة السياسات المالية، إذ لا يكفي أن يكون الإنفاق مرتفعاً من حيث الكم، بل يجب أن يكون موجهاً نحو مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية واضحة، وعند حدوث انخفاض في الإيرادات العامة، لا يقتصر الأثر على تقليص حجم الإنفاق، بل يتعداه الى تدهور جودة الإنفاق نفسه، إذ تميل الحكومات الى تأجيل أو إلغاء المشاريع ذات الأثر طويل الأجل لصالح الإنفاق قصير الأجل أو غير المنتج. وقد أشار (Kengatharan 2023: 88) الى أن ضعف الإيرادات يؤدي الى اختلالات في تخصيص الموارد الرأسمالية، مما يضعف من قدرة الإنفاق على تحقيق أهداف النمو المستدام. كما بيّن (Acheampong (2022: 115) أن جودة الإنفاق ترتبط ارتباطاً

وثيقاً بوجود بيئة مالية مستقرة، وأن التراجع في الإيرادات يحد من قدرة الحكومات على تقييم المشاريع وفقاً لمعايير الكفاءة والشفافية، مما يؤدي إلى هدر في الموارد وتراجع في الأداء المؤسسي.

3.2 الإيرادات النفطية والعجز المالي والنتائج المحلي الإجمالي

3.2.1 الإيرادات النفطية

يقصد بالإيرادات النفطية بأنها مجموعة من المبالغ المالية التي تحصل عليها الدول المنتجة للنفط وكذلك التي تصدر النفط بكميات معينة حسب ما متفق عليها، والدول المنتجة للغاز الطبيعي، كما أن حجم الإيرادات النفطية يتناسب تناسباً طردياً مع أسعار النفط، حيث كلما ترتفع أسعار النفط تزداد قيمة الإيرادات النفطية وبالعكس، كذلك حجم الإيرادات النفطية يتناسب مع مستوى الإنتاج إذ عند زيادة كميات النفط المنتجة تزداد حجم الإيرادات النفطية وبالعكس (Hassan, 2023:2)، كما أن الإيرادات النفطية تشير بشكل عام إلى العائدات المالية التي يمكن أن تحققها الدول المنتجة والمصدرة للنفط، والنتيجة عن استخراج وبيع هذا المورد الطبيعي في الأسواق العالمية، ويتم تحصيل هذه الإيرادات كمبالغ نقدية والتي تمثل جزءاً من القيمة الفعلية للنفط المصدر (Hama, 2025: 385).

3.2.1.1 العوامل التي تؤثر على الإيرادات النفطية في العراق

تأثرت إيرادات العراق النفطية الناتجة عن تصدير النفط بعوامل متعددة يمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيسيتين:

أولاً: العوامل المباشرة

تشمل هذه العوامل وهي كالآتي:

1. التضخم: أن التضخم العالمي يؤثر بشكل مباشر على الإيرادات النفطية، إذ يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات لفترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للعملة، وإن سبب هذا الارتفاع أساساً إلى زيادة أسعار السلع الصناعية والخدمات من قبل الدول الصناعية، مما ينعكس على الاقتصاد المعتمد على الصادرات النفطية، إذ ترتفع تكاليف الاستيراد وتنخفض القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية (AI- (Jubouri, et., al., 2022: 27).

2. سعر صرف الدولار: من جهة أخرى تؤثر التقلبات في أسعار الصرف على الإيرادات النفطية، إذ تشير هذه التقلبات إلى التغير المستمر في قيمة العملات بالنسبة إلى بعضها البعض. وبما أن النفط يسعر عادة بالدولار الأمريكي، فإن أي انخفاض في قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للإيرادات النفطية المحتفظ بها بالدولار، مما يترتب عليه خسائر محتملة في القيمة الحقيقية لهذه الإيرادات عند تحويلها إلى عملات أخرى (Adelegan at., 2021:60).

ثانياً: العوامل غير المباشرة

تشمل هذه العوامل وهي كالآتي:

1. تأثير ايداع الإيرادات النفطية في الخارج: يمكن أن تصبح الإيرادات النفطية أداة تستخدم ضد الدول الريعانية عندما تودع في المصارف الخارجية، بما في ذلك العراق، حيث قد تستغل هذه الإيرادات من قبل تلك المصارف كتقديم قروض لدول أخرى، مثل إسرائيل، مما يؤدي إلى تقليل القيمة الفعلية لهذه الإيرادات النفطية كما تؤثر اقتصادياً على الدولة المصدرة (Abdel Latif, et., al., 2023: 4).

2. الإنتاج وحجم الاحتياطي النفطي: أن الإنتاج النفطي يعتبر عاملاً رئيساً في تحديد حجم الإيرادات النفطية المستقبلية، وبما أن العراق يعتبر من الدول الغنية بالثروة النفطية، لذا فامتلاكه لاحتياطي كبير إلى جانب زيادة أسعار النفط وارتفاع معدلات الإنتاج قد يساهم في تحقيق إيرادات مالية أعلى من قطاع النفط (Hussain, 2025: 643).

3.2.2 النتائج المحلي الإجمالي

3.2.2.1 مفهوم وتعريف الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم مؤشرات الاقتصادية التي تستخدم في قياس قوة الاقتصاد الدولة ومستوى رفاهية المجتمع ويستخدم هذا المؤشر من قبل المؤسسات الدولية والحكومات والمستثمرين. تم تطوير هذا المؤشر لأول مرة على يد الاقتصادي " Simon Kuznets " في عام 1934 على شكل تقرير قدم للكونجرس الأمريكي حيث استهدف تقدير الإنتاج الأمريكي من جميع السلع والخدمات، إذ يعبر المؤشر عن مستوى أداء الاقتصاد للدولة حيث يرتفع في أوقات الرخاء وينخفض في أوقات الركود (Majdy, 2021: 8).

ان الناتج المحلي الإجمالي يعد من اهم سمات الوضع الاقتصادي في أي دولة ويتم استخدامه من قبل الباحثين في دراساتهم وهو مؤشر الاقتصادي الكلي للثروة الاجمالية للبلد . (ohinyk& kozmenko,2019:2014) حيث يعرف الناتج المحلي بانه القيمة السوقية للسلع والخدمات التي يتم انتاجها ضمن حدود البلد خلال فترة زمنية محددة إذ انه يمثل المعيار الذي نقيس به حجم البلد وصحته . (leamer ,2009:19) ويمثل الناتج المحلي تدفقا بسبب تعبيره ما ينتج من سلع والخدمات في فترة زمنية معينة حيث الزيادة في حجم الدخل الناتج المحلي يعبر عن زيادة ما ينتجه الاقتصاد من سلع والخدمات بمعنى زيادة فرص العمل للأفراد في الدولة و زيادة دخلهم وبالنتيجة زيادة استهلاكهم وزيادة الاستثمار مما يساهم في زيادة الإنتاج مرة أخرى وهكذا وبالعكس عندما يقل انتاج السلع والخدمات مما يؤدي الى زيادة عدد العاطلين عن العمل وانخفاض دخل الافراد وبالنتيجة حدوث الركود الاقتصادي في المجتمع (battal ,2020:2).

3.2.2.2 طرق قياس الناتج المحلي

يرى (argandona,2016:2) و (Majdy, 2021: 8) انه يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي من ثلاث جهات نظر:
1. على أساس الانفاق : يشمل قيمة الانفاق النهائي على السلع والخدمات ويشمل بندين يتمثلان في أولاً اجمالي الاستهلاك الخاص حيث يتمثل في مشتريات الافراد من السلع والخدمات والاستهلاك السكني والاستثمار في المعدات والبرمجيات ، وثانياً اجمالي استهلاك العام يتمثل في الاستهلاك الحكومي إضافة الى قيمة الصادرات ينقص منها الواردات ويتم حساب الناتج المحلي وفق المعادلة الآتية :

الناتج المحلي الإجمالي على أساس الانفاق = اجمالي الاستهلاك المحلي + اجمالي استثمار المحلي + صافي الصادرات (اجمالي الصادرات - اجمالي قيمة الواردات)

2. على أساس الدخل : يشمل جميع العوامل التي تشارك في الإنتاج مثل الأجور والفوائد ومصاريف الإيجار والاستهلاك والضرائب التي تدفعها الشركات ينقص منها الإعانات والمساعدات ويتم حساب الناتج المحلي وفق المعادلة الآتية :
الناتج المحلي الإجمالي على أساس الدخل : مجموع الدخل المتحققة للعاملين وأصحاب رأس المال (أجور + أرباح + فوائد + ضرائب - إعانات)

3. على أساس الناتج : يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي على وفق القطاع الاقتصادي المكون له حيث تركز على جانب العرض الكلي في الاقتصاد ويتم حساب الفرق بين مجموع قيم الإنتاج النهائي من السلع والخدمات وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستخدمة في ذلك ومن ثم نحصل على ما يسمى القيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية حيث يشمل مجموع القيمة المضافة لجميع الوحدات المنتجة إضافة الى صافي الضرائب المدفوعة .

3.2.2.3 أنواع الناتج المحلي الإجمالي:

هناك أنواع مختلفة من الناتج المحلي الإجمالي حيث ان كل نوع يظهر توقعات اقتصادية مختلفة : (Majdy, 2021: 14)،
(Dynan& Sheiner,2018:10)

1. الناتج المحلي الإجمالي الاسمي: يحسب أسعار السلع والخدمات على أساس أسعار السوق خلال فترة زمنية معينة .
2. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يحسب أسعار السلع والخدمات عند مستوى سعر ثابت خلال فترة زمنية معينة بناءً على سعر السنة السابقة ويتم اعتماده لباقي السنوات وتسمى سنة الأساس . حيث يُعد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أدق صورة لاقتصاد الدولة ومعدل نموها الاقتصادي.

3. الناتج المحلي الإجمالي المحتمل: وهو احتساب الناتج المحلي الإجمالي في ظروف مثالية مثل استقرار العملة وانخفاض التضخم والعمالة الكاملة.

4. نصيب الفرد من الناتج المحلي: يشير الى نصيب كل الفرد في الدولة من الناتج الإجمالي المحلي يتم احتسابه بقسمة الناتج الإجمالي المحلي على عدد سكان الدولة للتعرف على مدى قدرة الأشخاص على حصول السلع والخدمات .

5. تعادل القوة الشرائية: يستخدم هذا النوع للمقارنات الدولية حيث يأخذ في الاعتبار اختلاف مستوى الأسعار والتكاليف بين الدول ويحتسب عن طريق تعديل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي المحسوب بالعملة الوطنية وفقاً للتعادل القوة الشرائية ومن محددات هذه الطريقة أولاً يختلف عادات المستهلكين من بلد الى اخر ، ثانياً اختلاف نفس السلع والخدمات من حيث الجودة ثالثاً عدم توحيد المصادر الإحصائية للمعلومات وبالنتيجة تقييم فروقات بين الأسعار .

3.2.2.4 محددات الناتج المحلي الإجمالي

هناك محددات للناتج المحلي الإجمالي من الناحية الاقتصادية والأخلاقية والاجتماعية كالآتي : (argandona,2016:3)
1. يشمل الناتج المحلي الإجمالي السلع والخدمات والتي توجد لها قيمة سوقية ويستثنى عديد من السلع والخدمات كالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال والمسنين والعمل التطوعي.

2. المدفوعات السرية التي لا يتم الإبلاغ عنها .
3. الأنشطة التجارية غير القانونية كبيع الممنوعات وتأجير الأسلحة ومع ذلك أوصت الأمم المتحدة في عام 2008 بإدراج قيمة الاعمال غير القانونية كأفضل ممارسة ولكن بدقة أقل لأن هذه الأرقام تستند الى تقديرات اجماليه.
4. الوقت الفارغ لان القيم الناتجة من العمل فقط تدرج في الناتج المحلي.
5. تلوث البيئة لا يحتسب ضمن الناتج المحلي الإجمالي.
6. يقيس الناتج المحلي عادة الكمية ولا يأخذ بالاعتبار قيمة التحسينات في جودة المنتج.
7. لا يشمل أنشطة نقل الأصول بين الأشخاص كبيع المنزل والأسهم أو السرقات.

3.2.3 العجز المالي

3.2.3.1 مفهوم العجز في الموازنة العامة

ان التقدير المالي للدولة يعاني من عجز عندما يتجاوز اجمالي نفقات الدولة حجم إيراداتها ويعرف عجز الموازنة بأنه فائض الانفاق الحكومي مقارنة بإيراداتها والتي تمول بالقروض وسحب الأرصدة النقدية (Garba, 2023: 98)، أي ان العجز هو حالة عدم توازن الموازنة العامة ويحدث عندما تعجز الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة (Maimoun, et., al., 2016: 2) إذ ان العجز في الموازنة ناتج اما عن زيادة الانفاق الحكومي او تخفيض الضرائب وبذلك يؤثر على الدين الحكومي وارتفاع الدين الحكومي مستقبلا يؤثر على توازن الموازنة عن طريق سياسات تهدف الى خفض العجز (Ahmad , 2020: 1) وفي بعض الحالات يؤثر العجز على سعر الصرف ايضاً، وقد يؤدي عجز الموازنة الى انخفاض قيمة العملة الوطنية وبالنسبة لانخفاض كلفة الصادرات وزيادة قدرتها في الأسواق العالمية وبالعكس اذا تم تمويل العجز عن طريق الاقتراض المفرط يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة وجذب رأس المال الأجنبي سعياً للحصول على العوائد افضل مما يؤدي الى ارتفاع قيمة العملة الوطنية. (Khoshnaw& Anwar, 2024: 459) ويرى (Arif, 2023: 1) ان عجز الموازنة قد يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل التضخم، وتظهر النتائج التجريبية ان دين العام يؤثر سلباً على التوازن المالي طويل الاجل للاقتصاد الدول وقد يؤثر على رفاهية المجتمع ان الدين ينتقل الى الجيل القادم .

3.2.3.2 مسببات العجز في الموازنة العامة

- من ابرز العوامل التي تؤدي الى العجز في الموازنة هي : (Abdel Hamid, 2022: 7)، (Balan , 2020 : 9)
1. تلجأ بعض الدول الى اعتماد العجز كأداة لتمويل متطلبات التنمية بهدف تسريع عمليات تكوين رأس المال ويتم ذلك عن طريق زيادة النفقات العامة ويتم تغطية النفقات عن طريق طباعة النقود أو الاقتراض من المصارف.
 2. ارتفاع أعباء الدين العام حيث يترتب على تزايد حجم الديون زيادة في بنود النفقات مما يفرض على الدولة توسع في اصدار السندات او اللجوء الى القروض.
 3. زيادة الانفاق من اجل تحقيق البرامج الاجتماعية كمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة والانفاق على البطالة.
 4. زيادة الانفاق العام المرتبط بتطوير البنى التحتية.
 5. انخفاض الإيرادات الضريبية وذلك بسبب انخفاض دخل الافراد، التهرب الضريبي، انخفاض الضريبة لأصحاب الدخل المرتفعة كأصحاب المهن الحرة.
 6. كثرة الإعفاءات والامتيازات الضريبية.

3.2.3.3 أنواع العجز في الموازنة

هناك مقاييس تستخدم لإظهار العجز في الموازنة: (shami, 2025 : 3644)، (Majeed & Al-Fatlawi, 2023:)

(Al-Dabbash & Al-Nasser, 2018: 541) 24

1. العجز الكلي: يشمل هذا النوع من العجز اجمالي النفقات العامة باستثناء الديون اما الإيرادات تشمل جميع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية باستثناء دخل الاقتراض لذلك يمثل العجز الفجوة التي يغطيها الاقتراض .
2. العجز الجاري: يمثل العجز الجاري بزيادة النفقات الجارية على الإيرادات الجارية ويتجاهل الإيرادات والنفقات الرأسمالية.
3. العجز التشغيلي: يقيس هذا النوع من العجز في حالة ظروف التضخم حيث يمثل العجز متطلبات الاقتراض للحكومة والقطاع العام يطرح منها جزء الفائدة المدفوعة لتصحيح التضخم كلي لتعويضهم عن الخسائر التي يتكبدها نتيجة ارتفاع الأسعار.
4. العجز الهيكل: يمثل العجز طويل الاجل الذي يحدث في حالة عدم تغطية الإيرادات العامة النفقات العامة بشكل مستمر والناتج من اختلال الهيكل الاقتصادي للدولة مثل الانحرافات في الدخل المحلي، وتغيرات الأسعار وأسعار الفائدة عن قيمها طويلة الأجل، باستثناء مبيعات الأصول الحكومية، لأنها تمثل إيرادات غير متكررة.
5. العجز الخفي: والتي تنتج من العمليات شبه المالية، مثل ضمانات سعر الصرف ودعم أسعار الفائدة.

6. العجز المحلي: يعكس هذا النوع من العجز الوضع المالي للحكومة باستثناء المنح الخارجية.
7. عجز الضعف وعجز القوة: يتمثل عجز الضعف في ضعف الحكومة في تحقيق الإيرادات من جانب والانفاق الواسع من جانب آخر أما العجز القوة تمثل في المساعدات التي تقدمها الدولة بصورة اعانات لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والعمل على رفع معدل النمو.

3.3 الإنفاق الرأسمالي وعلاقته بالإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي والعجز المالي للموازنة العامة
يُعتبر الإنفاق الرأسمالي الحكومي واحد من الأدوات الحيوية في الإدارة المالية العامة، بالخصوص في الدول الريعية التي تعتمد في موازنتها بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وقد أشارت الدراسات الى أن العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والإيرادات النفطية تُعتبر علاقة طردية قوية، إذ تؤدي زيادة العوائد النفطية إلى التوسع في الإنفاق الرأسمالي، لا سيما في المشاريع التي تخص البنى التحتية والتنمية الاقتصادية (Adelegan & Out, 2020: 423)، كما أن التقلبات في أسعار النفط تُساعد في خلق حالة من عدم اليقين المالي، مما يؤثر على حجم الإنفاق الرأسمالي المخصص سنوياً، ويؤثر كذلك على استقرار النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى، يُبين الناتج المحلي الإجمالي ارتباطاً وثيقاً بالإنفاق الرأسمالي، إذ يُساعد الأخير على رفع معدلات النمو عن طريق رفع مستوى كفاءة الإنتاج وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد (Ahmad & Masan, 2015: 93). وتُظهر النماذج القياسية إلى أن الإنفاق الرأسمالي يُعتبر واحد من أهم محددات النمو في الأجل الطويل، بينما يُستمد حجمه في الأجل القصير من التقلبات في الإيرادات النفطية. أما فيما يخص العجز المالي، فيُعد من العوامل المقيدة للإنفاق الرأسمالي، إذ يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار العام، بالخصوص في ظل الضعف الواضح جداً للإيرادات غير النفطية وارتفاع مستويات الدين العام، مما يُضعف قدرة الدولة على تنفيذ مشاريع رأسمالية طويلة الأجل دون اللجوء إلى الاقتراض أو إعادة هيكلة الإنفاق (Adelegan & Out, 2020: 425). وبناءً عليه، فإن العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي والعجز المالي تُعتبر علاقة مركبة، تتطلب وجود إدارة مالية مرنة وتخطيطاً في الأجل المتوسط يراعي تقلبات الأسواق النفطية ويحافظ على استدامة الإنفاق التنموي.

4. الجانب العملي للبحث The practical aspect of research

يُعد الإنفاق الرأسمالي أحد الأدوات الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في الدول الريعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي للتمويل. وفي العراق، تتسم الموازنة العامة بتقلبات حادة نتيجة لتذبذب أسعار النفط، مما يعكس على قدرة الدولة في تنفيذ المشاريع الاستثمارية. يهدف هذا البحث إلى تحليل محددات الإنفاق الرأسمالي في العراق خلال الفترة 2004-2022، باستخدام نموذج قياسي يربط بين الإيرادات النفطية، العجز المالي، والناتج المحلي الإجمالي، لتقييم مدى تأثير الإنفاق الرأسمالي بهذه المتغيرات، وتقديم تفسير اقتصادي يمكن أن يساهم في تحسين السياسات المالية، وعليه سيتم في الفقرات اللاحقة تحليل البيانات احصائياً للوصول الى طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (الإيرادات النفطية، والناتج المحلي الإجمالي، والعجز في الموازنة العامة) والمتغير التابع (الإنفاق الرأسمالي).

وانطلاقاً من أهداف البحث الرامية إلى تحليل محددات الإنفاق الرأسمالي في العراق، تم تنفيذ الجانب العملي بالاعتماد على منهج كمي تحليلي يعتمد على البيانات الزمنية للفترة (2004-2022). وقد تم جمع البيانات من مصادر حكومية رسمية موثوقة، شملت وزارة المالية، وزارة التخطيط، والبنك المركزي العراقي، إذ تم استخراج مؤشرات الإنفاق الرأسمالي، الإيرادات النفطية، العجز المالي، والناتج المحلي الإجمالي. بعد التحقق من دقة البيانات واتساقها، تم تحويلها إلى جداول قابلة للتحليل

باعتدال برامج Excel و SPSS.

لأغراض التحليل، وقد تم الاعتماد على نماذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لقياس أثر المتغيرات المستقلة على الإنفاق الرأسمالي، كما تم اختبار جودة النموذج باستخدام مجموعة من المؤشرات الإحصائية، شملت معامل التحديد (R^2) والمعامل المعدل ($Adjusted R^2$) لقياس قوة تفسير النموذج، واختبار F-statistic لقياس معنوية النموذج ككل، بالإضافة إلى اختبار Durbin-Watson للكشف عن الارتباط الذاتي في القيم المتبقية، وتحليل VIF لكل متغير مستقل لتقييم مدى وجود مشكلة التعدد الخطي.

4.1 توصيف البيانات والمنهجية

يعتمد هذا التحليل على بيانات سنوية رسمية للفترة (2004-2022) مأخوذة من الموازنة العامة العراقية، وتشمل المتغيرات الاتية: توصيف المتغيرات

جدول (1) وصف البيانات

الرمز	المتغير	النوع	المصدر	الملاحظات المنهجية
CE	الإنفاق الرأسمالي	تابع	وزارة المالية	مليون دولار أمريكي

OR	الإيرادات النفطية	مستقل	SOMO / وزارة المالية	تتأثر بسعر النفط وحجم التصدير
FD	العجز المالي	مستقل	وزارة المالية	الفرق بين الإيرادات والنفقات
GDP	الناتج المحلي الإجمالي	مستقل	وزارة التخطيط	تقديرات سنوية رسمية

المصدر: من اعداد الباحثين

- الإنفاق الرأسمالي العام (مليون دولار): يمثل الإنفاق الحكومي المخصص للمشاريع الاستثمارية والبنية التحتية.
- الإيرادات النفطية (مليون دولار): تمثل العائدات المتحققة من تصدير النفط الخام.
- العجز التقديري (مليون دولار): الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.
- الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار): يعكس حجم النشاط الاقتصادي الكلي في العراق.

تم استخدام نموذج انحدار خطي متعدد (Multiple Linear Regression) لتحليل أثر هذه المتغيرات على الإنفاق الرأسمالي، مع اعتماد الإنفاق الرأسمالي كمتغير تابع، وبقية المتغيرات كمستقلة.

4.2 الجدول الزمني للبيانات

يعرض هذا الجدول القيم السنوية لأربعة متغيرات رئيسية تم اعتمادها في النموذج التحليلي: الإيرادات النفطية (كمتغير مستقل أول)، العجز المالي للموازنة العامة (كمتغير مستقل ثانٍ)، الناتج المحلي الإجمالي (كمتغير مستقل ثالث)، والإنفاق الرأسمالي (كمتغير تابع). تم استخراج البيانات من مصادر حكومية رسمية، وتوحيدها وفق السعر الرسمي للدولار، مع توثيق كل قيمة حسب السنة المالية المقابلة.

الجدول (2): البيانات الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة في العراق (2004-2022)

الإنفاق الرأسمالي	العجز التقديري	الإيرادات النفطية	الناتج المحلي الإجمالي	السنة
203.4	600	17,455.7	67,896.8	2004
2,651.9	9,000	23,199.4	70,359.1	2005
4,232.5	11,500	29,708.1	74,552.4	2006
7,273.8	12,700	37,847.1	88,880.2	2007
17,029.3	8,500	61,883.7	103,111.9	2008
8,246.7	0	38,964.7	106,583.6	2009
13,293.5	400	41,453.0	113,407.7	2010
15,241.1	5,000	79,407.5	121,963.0	2011
25,172.3	7,000	93,778.5	139,440.4	2012
34,631.9	4,500	89,212.5	150,077.3	2013
30,403.5	5,800	89,129.8	145,418.4	2014
15,925.2	10,000	51,312.6	157,340.4	2015
15,573.8	16,200	28,489.9	168,808.9	2016
13,905.8	3,400	60,111.2	169,813.7	2017
15,114.2	6,000	85,181.8	178,115.8	2018
20,662.1	5,200	78,527.5	190,404.7	2019
2,601.9	13,200	41,715.0	158,891.4	2020
6,760.8	19,700	75,651.2	178,623.7	2021
10,504.7	22,000	115,413.0	182,194.8	2022

المصدر: من اعداد الباحثين بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط العراقية

<https://www.cbi.iq> / <https://mop.gov.iq/>

يتضح من الجدول (2) أن الإيرادات النفطية شهدت تقلبات حادة مرتبطة بأسعار النفط العالمية، ما انعكس مباشرة على حجم الإنفاق الرأسمالي، خاصة في السنوات التي ارتفعت فيها الإيرادات بشكل ملحوظ (ك 2008 و 2012 و 2022). كما ومن الواضح أن العجز المالي لم يكن مرتبطاً دائماً بانخفاض الإيرادات، بل تأثر أيضاً بالزيادة الحاصلة في الإنفاق الجاري، الأمر الذي أدى إلى تذبذب في قدرة الدولة على تمويل الإنفاق الرأسمالي.

النتائج المحلي الإجمالي أظهر نمطاً تصاعدياً عاماً، لكنه لم يكن على النحو لتفسير التغيرات في الإنفاق الرأسمالي دون الأخذ بعين الاعتبار أثر الإيرادات النفطية والعجز المالي. هذا التباين من شأنه أن يدعم أهمية اختبار السببية وتحليل المرونة لتحديد مدى تأثير كل متغير مستقل على الإنفاق الرأسمالي، وهو ما تم التوسع فيه في الجانب العملي من البحث.

4.3 صياغة النموذج القياسي

من أجل اختبار العلاقة بين الإنفاق الرأسمالي والمتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، تم بناء نموذج قياسي يعتمد على بيانات سنوية للفترة (2004-2022)، باستخدام منهج الانحدار الخطي المتعدد. يُفترض في هذا النموذج أن الإنفاق الرأسمالي (المتغير التابع) يتأثر بمجموعة من المتغيرات المستقلة، وهي: الإيرادات النفطية، العجز المالي للموازنة العامة، والنتائج المحلي الإجمالي، وقد تم اختيار هذه المتغيرات بناءً على خلفية نظرية ومراجعة أدبيات سابقة، إذ تمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الإنفاق العام في العراق، بينما يعكس العجز المالي مدى قدرة الدولة على التوازن بين الإيرادات والنفقات، ويُعد الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً عاماً للنشاط الاقتصادي.

تم تحويل جميع القيم إلى وحدات موحدة (مليون دولار أمريكي)، وتوثيقها من مصادر رسمية، مع التأكد من اتساق السلاسل الزمنية وخلوها من القيم الشاذة. ويهدف النموذج إلى تقدير أثر كل من هذه المتغيرات على الإنفاق الرأسمالي، واختبار دلالة العلاقة إحصائياً واقتصادياً، بما يساهم في فهم ديناميكيات السياسة المالية في العراق.

وقد تم اعتماد النموذج الآتي لتحليل العلاقة:

$$\text{Capital_Expenditure}_t = \beta_0 + \beta_1 \cdot \text{Oil_Revenue}_t + \beta_2 \cdot \text{Fiscal_Deficit}_t + \beta_3 \cdot \text{GDP}_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- **Capital_Expenditure_t:** الإنفاق الرأسمالي في السنة
- **Oil_Revenue_t:** الإيرادات النفطية
- **Fiscal_Deficit_t:** العجز المالي
- **GDP_t:** الناتج المحلي الإجمالي
- **ε_t:** الخطأ العشوائي

4.4 نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد

تم تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares – OLS)، بهدف قياس أثر كل من الإيرادات النفطية، والعجز المالي، والنتائج المحلي الإجمالي على الإنفاق الرأسمالي في العراق للفترة 2004-2022.

المعامل	جدول (3) نتائج الانحدار			مستوى المعنوية القيمة الاحتمالية (P-VALUE)
	القيمة التقديرية	قيمة T		
B ₀ (الثابت)	-4,213.6	-0.94	0.36	غير معنوي
B ₁ (الإيرادات النفطية)	0.312	5.87	0.00002	معنوي جداً
B ₂ (العجز المالي)	-0.194	-3.12	0.006	معنوي
B ₃ (النتائج المحلي)	0.058	2.87	0.008	معنوي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج spss

يوضح الجدول (3) أعلاه نتائج تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، إذ تم تحليل أثر الإيرادات النفطية والعجز المالي والنتائج المحلي الإجمالي (المتغيرات المستقلة) على الإنفاق الرأسمالي (المتغير التابع).

1. المعامل التقديري (β) يمثل مقدار التغير في المتغير التابع الناتج عن تغير وحدة واحدة في المتغير المستقل، مع ثبات باقي المتغيرات.
 2. قيمة t الإحصائية تُستخدم لاختبار معنوية كل معامل على حدة، وكلما زادت القيمة المطلقة لـ t دلّ ذلك على قوة العلاقة.
 3. القيمة الاحتمالية (p -value) تعتمد لتحديد مستوى الدلالة الإحصائية، إذ تُعتبر المعاملات دالة إحصائيًا إذا كانت p أقل من 0.05 أو 0.01 حسب مستوى الثقة المعتمد.
 4. الدلالة الإحصائية توضح ما إذا كان تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع معنويًا أم لا.
- عن طريق النتائج المبينة في الجدول (3) أعلاه يتضح الآتي:
- (a) الإيرادات النفطية: ($\beta_1 = 0.312$) كل زيادة بمقدار مليار دولار في الإيرادات النفطية تؤدي إلى زيادة قدرها 312 مليون دولار في الإنفاق الرأسمالي، وهو تأثير قوي ومعنوي جداً، ويعكس الاعتماد الهيكلي للعراق على التمويل النفطي في تنفيذ المشاريع الاستثمارية، وبهذا يمكن قبول فرضية البحث H1 التي نصت على " هنالك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات النفطية والإنفاق الرأسمالي في العراق".
 - (b) العجز المالي: ($\beta_2 = -0.194$) يظهر أن العجز المالي يؤثر سلباً على الإنفاق الرأسمالي، فكل زيادة بمليون دولار في العجز تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الرأسمالي بنحو 194 مليون دولار، الأمر الذي يعكس ضعف المرونة المالية في ظل عد وجود أدوات تمويل بديلة، وبهذا يمكن قبول فرضية البحث H2 التي نصت على " يؤثر العجز المالي بشكل سلبي على حجم الإنفاق الرأسمالي".
 - (c) الناتج المحلي الإجمالي: ($\beta_3 = 0.058$) هنالك علاقة موجبة وطردية بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الرأسمالي لكنها ضعيفة نسبياً، فكل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مليار دولار تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الرأسمالي بمقدار 58 مليون دولار، وبهذا يمكن قبول فرضية البحث H3 التي نصت على " يرتبط الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي بالإنفاق الرأسمالي، لكن بدرجة أقل من تأثير الإيرادات النفطية"، إذ أن الزيادة الحاصلة في الإيرادات النفطية بمقدار 1 مليار دولار ترفع من مستوى الإنفاق الرأسمالي بمقدار 312 مليون دولار بينما الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار مليار دولار ترفع من الإنفاق الرأسمالي بمقدار 58 مليون دولار.
 - (d) يظهر أن الإيرادات النفطية لها تأثير معنوي موجب على المتغير التابع، وهو دال عند مستوى 1%.
 - (e) العجز المالي له تأثير سالب ومعنوي، مما يشير إلى علاقة عكسية ذات دلالة عند مستوى 5%.
 - (f) الناتج المحلي الإجمالي له تأثير موجب لكنه ضعيف.
- تعكس هذه النتائج أهمية الإيرادات النفطية والعجز المالي كمحددات رئيسة في تفسير سلوك المتغير التابع، بينما يتطلب الناتج المحلي دراسة معمقة أكثر لفهم ضعف تأثيره على الإنفاق الرأسمالي.
- 4.5 مؤشرات جودة النموذج
- بعد عرض نتائج التقدير القياسي للمعاملات وتقييم دلالتها الإحصائية، تظهر الحاجة إلى فحص مدى ملائمة النموذج المقدر وقدرته التفسيرية. ويتم ذلك عن طريق تحليل مجموعة من المؤشرات الكمية التي تعكس جودة النموذج، كمعامل التحديد، واختبار F ، ومؤشر $Durbin-Watson$ ، وغيرها من المؤشرات.
- تعتمد هذه المؤشرات لتقييم:
- (a) مدى قدرة النموذج على تفسير التغيرات في المتغير التابع.
 - (b) وجود مشاكل في الارتباط الذاتي أو تعدد التداخل بين المتغيرات.
 - (c) كفاءة النموذج في التقدير والتنبؤ.
- يسهم تحليل هذه المؤشرات في تعزيز الثقة بنتائج النموذج، وتحديد مدى قابليته للاستخدام في التفسير الاقتصادي أو التنبؤ المستقبلي.

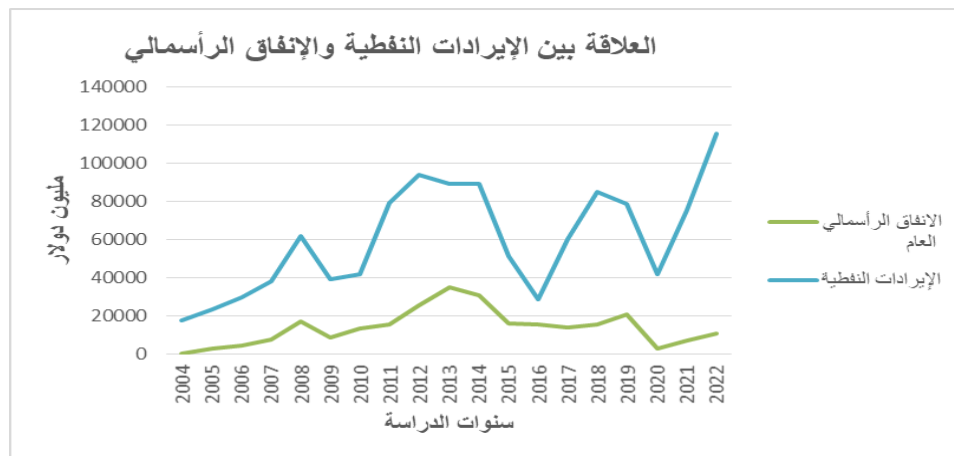
جدول (4) مؤشرات جودة النموذج		
المؤشر	القيمة	التفسير
R^2	0.84	النموذج يفسر 84% من التغير في الإنفاق الرأسمالي
ADJUSTED R^2	0.81	بعد تعديل عدد المتغيرات، يبقى التفسير قوياً
F-STATISTIC	22.6	معنوية النموذج الكلية ($p < 0.001$)

DURBIN-WATSON	2.03	لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء
VIF لكل متغير	< 3	لا توجد مشكلة تعدد خطي مقلقة
المصدر: من اعداد الباحثين		

من الجدول (4) أعلاه تشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن النموذج القياسي المعتمد يتمتع بجودة إحصائية عالية، ويظهر قدرة تفسيرية قوية، واستقلالية في الأخطاء، وعدم وجود مشاكل منهجية تؤثر على دقة النتائج. وبالنتيجة، فإن النتائج المستخلصة من هذا النموذج يمكن اعتمادها بثقة في التحليل الاقتصادي وصياغة التوصيات المالية، وبهذا يمكن قبول فرضية البحث H4 التي نصت على "بالإمكان بناء نموذج انحدار متعدد المتغيرات يبين سلوك الإنفاق الرأسمالي بدقة مقبولة".

4.6 الرسم البياني للعلاقة بين متغيرات البحث 1- العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الرأسمالي

تم رسم خط الاتجاه بين الإيرادات النفطية والإنفاق الرأسمالي، وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية واضحة، إذ ترتفع مستويات الإنفاق الرأسمالي بنحو ملحوظ في السنوات التي شهدت طفرة نفطية، كـ 2008، 2012، و2022.

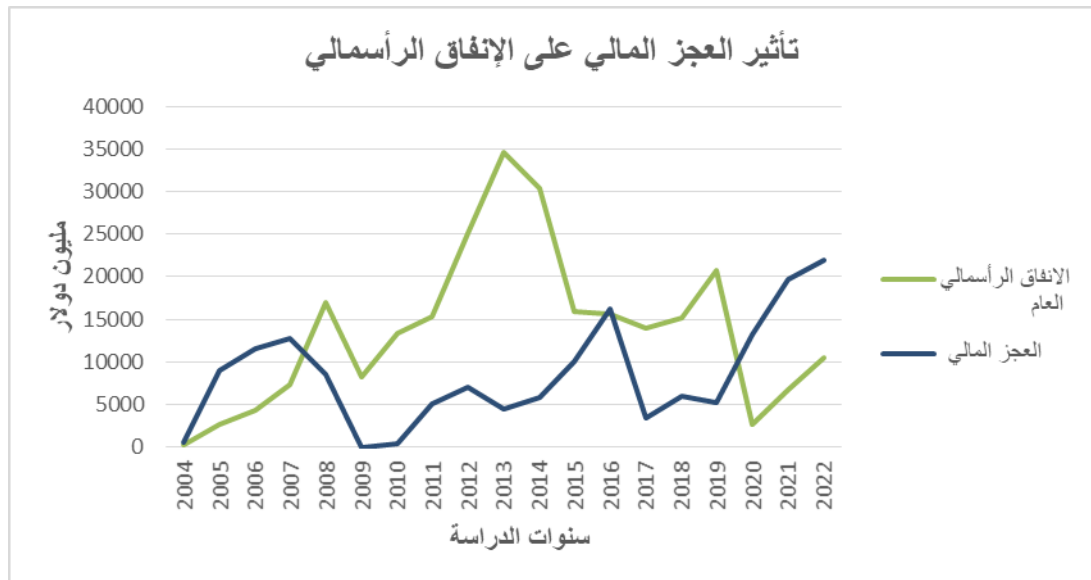


الشكل (2) العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق الرأسمالي

يوضح الشكل (2) اعلاه اعتماد العراق على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل المشاريع الاستثمارية، مع ملاحظة عدم وجود مصادر تمويل بديلة مستقرة.

2- تأثير العجز المالي على الإنفاق الرأسمالي

الرسم البياني بين العجز المالي والإنفاق الرأسمالي أظهر علاقة عكسية، إذ تنخفض مستويات الإنفاق في السنوات التي يرتفع فيها العجز، كـ 2015، 2020، و2021.

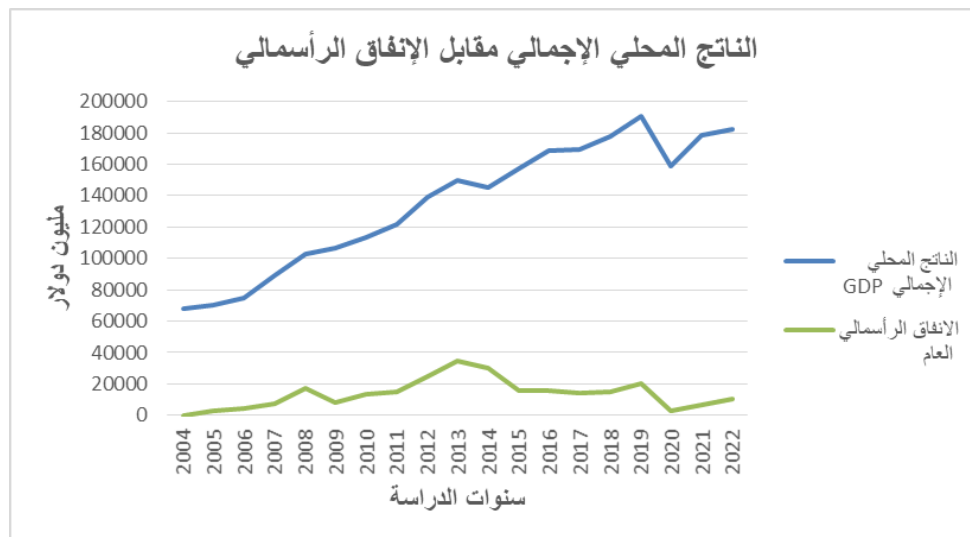


الشكل (3) تأثير العجز المالي على الإنفاق الرأسمالي

يشير الشكل (3) أعلاه إلى أن العجز المالي يُعد عاملاً ضاعفاً على قدرة الدولة في تنفيذ الإنفاق الرأسمالي، بالخصوص في ظل غياب أدوات تمويل مرنة أو احتياطات مالية تكون كافية.

3- الناتج المحلي الإجمالي مقابل الإنفاق الرأسمالي

الرسم البياني بين الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الرأسمالي أشار إلى علاقة غير مستقرة، إذ لا ترتفع مستويات الإنفاق الرأسمالي بشكل متناسب مع نمو الحاصل في الناتج المحلي، كما في سنوات 2017 و2019.



الشكل (4) الناتج المحلي الإجمالي مقابل الإنفاق الرأسمالي

يدل الشكل (4) أعلاه على أن النمو الاقتصادي في العراق لا يُترجم بالضرورة إلى اتساع في حجم الإنفاق الرأسمالي، وذلك لضعف التنسيق المؤسسي أو غياب التخطيط المالي الاستراتيجي طويل الأمد.

توضح نتائج النموذج إلى أن الإنفاق الرأسمالي في العراق يتأثر على نحو مباشر وقوي بالإيرادات النفطية، الأمر الذي يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، إذ تعتمد الموازنات الاستثمارية بشكل كبير على تقلبات أسعار النفط العالمية. فضلاً عن أن العجز المالي يُعد عاملاً سلبياً مؤثراً، إذ يعمل على الحد من قدرة الدولة في التوسع الرأسمالي، بالخصوص في ظل غياب أدوات تمويل بديلة كالدين الداخلي أو صناديق استثمارية مستقلة. أما فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي، فبالرغم من أهميته النظرية كمؤشر للنشاط الاقتصادي، إلا أن تأثيره على الإنفاق الرأسمالي يظل محدوداً، مما يشير إلى ضعف الترابط بين النمو الاقتصادي والتخطيط المالي في العراق، الأمر الذي قد يُعزى إلى الجمود المؤسسي أو ضعف الرؤية التنموية المتكاملة.

5. الاستنتاجات والتوصيات

5.1 Conclusions

تأسيساً على ما سبق، توصل الباحثون إلى مجموعة من الاستنتاجات على النحو الآتي:

1. تظهر النتائج أن الإنفاق الرأسمالي في العراق يعتمد بشكل مفرط على الإيرادات النفطية، مما يعكس طبيعته الريعية ويجعله عرضة للتذبذب مع تقلبات السوق العالمية. هذا الاعتماد يبرز ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية كالصناعة والزراعة والسياحة والتجارة في تمويل الإنفاق العام، ويحد من قدرة الدولة على تحقيق استقرار مالي وتنموي مستدام.
2. العجز المالي بعده عاملاً ضاعطاً على الإنفاق الرأسمالي: أشارت النتائج إلى أن العجز المالي يرتبط سلباً بالإنفاق الرأسمالي، الأمر الذي يدل على أن اتساع حجم الفجوة بين الإيرادات والنفقات الجارية يحد ويقلل من قدرة الدولة على تمويل المشاريع الاستثمارية (الرأسمالية)، ويؤكد على أهمية ضبط الإنفاق الجاري فضلاً عن تفعيل أدوات التمويل البديلة لتخفيف أثر العجز على الإنفاق التنموي.
3. تأثير طفيف للناتج المحلي الإجمالي في النموذج القياسي: بالرغم من الأهمية الكبيرة للناتج المحلي الإجمالي بعده مؤشراً كلياً للنشاط الاقتصادي، إلا أن تأثيره على الإنفاق الرأسمالي لم يكن قوياً ومؤثراً، الأمر الذي يعكس ضعف التنسيق ما بين النمو الاقتصادي والتخطيط المالي، ويبين الحاجة إلى إعادة هيكلة العلاقة ما بين الأداء الاقتصادي العام والقرارات الاستثمارية الحكومية.
4. قوة النموذج القياسي المعتمد: إذ أظهرت مؤشرات جودة النموذج ($R^2 = 0.84$)، ($\text{Adjusted } R^2 = 0.81$)، ($F = 22.6$)، ($\text{statistic} = 22.6$)، ($\text{Durbin-Watson} = 2.03$)، أن النموذج المعتمد يتمتع بقدرة تفسيرية عالية، وكذلك استقلالية في الأخطاء، فضلاً عن عدم وجود مشاكل تعدد خطي، مما يعزز موثوقية النتائج ويجعلها قابلة للاعتماد في التوصيات والسياسات المالية.

5.2 Recommendations

1. تنويع الإيرادات العامة: يفضل تقليل الاعتماد على النفط عن طريق تفعيل الضرائب والرسوم، لضمان استقرار مالي طويل الأمد.
2. إدارة العجز المالي بمرونة: الاعتماد على أدوات تمويل مدروسة تخفف من أثر العجز على الاستثمار وتعمل على دعم الاستدامة المالية.
3. ربط التخطيط المالي بالنمو الاقتصادي: اعتماد مؤشرات الناتج المحلي لتعيين أولويات الإنفاق وتحقيق التكامل بين السياسة المالية والتنمية، والعمل على توجيه الإنفاق نحو المشاريع الرأسمالية المنتجة، مع الأخذ بنظر الاعتبار ضبط النفقات الجارية غير الضرورية.
4. تحديث أدوات التحليل المالي: دمج الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة Big Data في إعداد الموازنات لرفع مستوى دقة التنبؤات وكفاءة التخصيص.

The References:

1. Abdel Hamid, Khaled, (2022), "An Analytical Study of the Causes of the Egyptian General Budget Deficit and the Proposed Strategy for Addressing It," *Al-Shorouk Journal of Business Sciences*, Issue 14.
2. Abdel Latif, Hamsa Qusay. Khammas, Omar Adnan (2023), "Fluctuations in Global Oil Prices and Their Impact on the Reality of the Iraqi Economy," *Journal of Entrepreneurship and Business*, Volume 4 (Issue 2).
3. Abiodun Edward Adelegan , Emmanuel Otu , Oguwuike Michael Enyoghasim, Uwazie Iyke Uwazie, C. Paul Obidike, Nwanja Joseph Chukwu, Chibuzo Glory Agu, Clara Kelechi Anyanwu, Uche Sunday Aja, Adeola Sidikat Oyeleke5,(2021) "Oil Price Shocks and Oil Revenue: Investigating the Propositions for Well-being in Nigeria" *International Journal of Energy Economics and Policy*, 2021, 11(5).
4. Adelegan, A. E., & Out, E. (2020). Government Expenditure and Oil Revenue in Nigeria. *East African Scholars Journal of Economics, Business and Management*, 3(5).
<https://doi.org/10.36349/EASJEBM.2020.v03i05.004>
5. Ahmad, A. H., & Masan, S. (2015). Dynamic Relationships Between Oil Revenue, Government Spending and Economic Growth in Oman. *International Journal of Business and Economic Development*, 3(2).
https://ijbed.org/cdn/article_file/i-8_c-87.pdf
6. Ahmad, Haydory,(2020) , " Dynamics between the budget deficit and the government debt in the United States: a nonlinear analysis", *Studies in Nonlinear Dynamics and Econometrics*.
7. Al-Dabbash, Abdullah, and Al-Nasser, Maysoun, (2018), "An Economic Study of Some Factors Affecting the Fiscal Deficit in the Iraqi Budget," *Cihan University Journal*, Issue 2.
8. Al-Jubouri, Khitam Hatem. Mohsen, Muhammad. Sakran, Ibrahim (2022). "Measuring and Analyzing Oil Revenues in Inflation Rates in the Iraqi Economy (1990-2015)." *Journal of Petroleum Research and Studies*, Issue 12.
9. Ambrose, B. W., & Steiner, E. (2022). Economic Fundamentals, Capital Expenditures and Asset Dispositions. *The Journal of Real Estate Finance and Economics*, 64(3).
<https://link.springer.com/article/10.1007/s11146-019-09698-9>
10. argandona, Antonio,(2016) " Gross Domestic Product(GDP)AND Gross National Product (GNP)," *La Caixa* chair of corporate social responsibility and corporate governance .
11. Arif , Asma , Arif , Umaima , (2023) , " Institutional Approach to the Budget Deficit: An Empirical Analysis", Content available from SAGE Open.
12. Balan , Aliona , (2020) , " BUDGET DEFICIT: CAUSES AND CONSEQUENCES", Academy of Economic Studies of Moldova.
13. Battal , Ahmad,(2020), "Gross Domestic Product (GDP): Concept And Measurements", DOI:10.13140/RG.2.2.33985.30564.
14. Chakraborty, P. (2025). Subnational fiscal policy and macroeconomic stability: Evidence from India (Working Paper No. 964). Levy Economics Institute of Bard College.
15. Elgazzar, H., Iqbal, F., & Sdravovich, C. (2020). Public Investment Efficiency in the Middle East and North Africa. IMF Working Paper No. 20/45.
16. Garba, Amina Musa,(2023)," THE ASYMMETRY EFFECT OF BUDGET DEFICIT AND INFLATION IN NIGERIA", *Journal of Global Economics and Business* April 2023, Volume 4, Number 13, 97-110.
17. Hama, Kamran Ahmed, (2025), "Analysis and Measurement of the Impact of Oil Revenues and Foreign Investment on Economic Growth in Iraq during the Period (2003-2023)," *Journal of Business Economics for Applied Research*, Issue 7.
18. Hassan, Kawthar Muhammad Dahim (2023). "Oil Revenues and Their Role in Economic Reform in Iraq." *Iraqi Journal of Economic Sciences/Special Issue of the Proceedings of the Sixth International Conference/Seventeenth Annual Conference for the year 2023, entitled/Wise Leadership and Sustainable Development: Means of Iraqi Economic Reform*.
19. Hussein, Haider Hamza Muhammad (2025). "The Impact of Fluctuating Oil Prices on the General Budget." *Iraqi University Journal*, Volume (73), Issue (2).
20. IMF. (2021). Iraq: Selected Issues. IMF Country Report No. 21/50.

21. Khoshnaw, Sabah Sabir, Anwar, Muhammad Muhsin,(2024) , " Analyzing and measuring the impact of the public budget deficit on the trade balance In Iraq for the period (2004-2022)" , Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 68, Part (1).
22. Leamer, Edward , (2009)," Gross Domestic Product" In book: Macroeconomic Patterns and Stories: A Guide for MBAs. 19 c Springer-Verlag Berlin Heidelberg
23. Lima, R., Sampaio, L. M. B., & Sampaio, R. M. B. (2024). Relationship between School Expenditure and Educational Outcomes: A Systematic Literature Review. Education Policy Analysis Archives, 32, Article 8680.
24. Magdy, Narmin, (2021), "Basic Economic Concepts: Gross Domestic Product," Series Introductory Booklets No. (19), Arab Monetary Fund.
25. Maimoun, Al-Taher, Ghallab, Fatih, Riziqat, Boubaker, (2016), "The General Budget Deficit and Approaches to Addressing It with Reference to the New Zealand Experience", a paper presented at the Department of Business Sciences, University of M'sila, Algeria.
https://www.researchgate.net/publication/331251554_jz_almwaznt_alamt_w_mnahj_maljth_m_ashart_llt_jrbt_alnywzlnadyt
26. Majeed, Hussein, & Al-Fatlawi, Kamel, (2023), "The General Budget Deficit and Monetary Change in Iraq for the Period 1980-2015", First Edition, Al-Rafidain Center for Dialogue.
27. Mekonnen, W. (2024). The Impact of Capital Expenditure on Ethiopian Economic Growth. International Journal of Finance and Banking Research, 10(5).
28. Nazamuddin, U. (2025). Does tax effort moderate the effect of government expenditure on regional economic growth? Ekonomika, 19(2).
29. Oliinyk, Viktor, Kozmenko, Serhiy,(2019)" Forecasting and management of gross domestic product" ,Journal of International Studies, 12(4).
30. Onoghware, F. O., & Olele, H. E. (2024). The Effects of Government Expenditure on Education and Health on Nigeria Economic Growth. Global Journal of Arts, Humanities and Social Sciences, 12(9).
31. shami, Hayder,(2025) , " Budget Deficit Financing and Its Economic Impacts: A Case Study of Iraq for the Period ,(2004-2023) 2025American Journal of Economics and Business Management 8(7).
32. Sonika, & Kaur, P. (2023). Capital Budgeting: A Systematic Review of the Literature. International Journal of Global Research Innovations & Technology, 1(3).
<https://www.inspirajournals.com/uploads/Issues/33750351.pdf>
33. Sonika, & Kaur, P. (2023). Capital Budgeting: A Systematic Review of the Literature. International Journal of Global Research Innovations & Technology (IJGRIT), 1(3).
<https://www.inspirajournals.com/uploads/Issues/33750351.pdf>
34. Sonika, & Kaur, P. (2023). Capital budgeting: A systematic review of the literature. International Journal of Global Research Innovations & Technology, 1(3).
<https://www.inspirajournals.com/uploads/Issues/33750351.pdf>
35. Stamalevi, J. (2023). The Importance of Payback Method in Capital Budgeting Decisions. Texila International Journal of Management, 1(2).
https://www.texilajournal.com/thumbs/article/Management_Vol%201_Issue%202_Article_1.pdf
36. Waweru, D. (2021). Government Capital Expenditure and Economic Growth: An Empirical Investigation. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 21(8).
37. World Bank. (2022). Iraq Public Expenditure Review: Toward Efficient Spending for Better Service Delivery. Volume 1, Report No. AUS0001234.